

## دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في الشريعة

## الإسلامية والمواثيق الدولية

د. عليان بوزيان، د.: بوسماحة الشيخ ، أ.شامي احمد جامعة: تيارت

مقدمة:

تحتل قضية حماية البيئة أهمية دولية كبرى، وهي تمثل واحدة من أخطر القضايا في العصر الحديث إن لم تكن أخطرها على الإطلاق لتعلقها بمستقبل البشرية ومصير النوع الإنساني؛ فالحالة المأساوية الملوثة التي وصل إليها الكوكب الأرضي، نتيجة الإسراف في استعمال الموارد الطبيعية وعدم ترشيد استغلالها، وما يشهده من تلوث متزايد ومخيف بات يهدد الحضارة البشرية، وينذر بكارثة بيئية شاملة تعكس ظواهر ارتفاع درجة حرارة الأرض، واتساع فجوة الأوزون، وكذلك أزمة نقص المياه العذبة وتلوثها، واضمحلال الغابات الطبيعية.

لقد كانت نتاج هذا التلوث البيئي كبيرة وهائلة، وعلى قدر جسم لا يستطيع الإنسان تجاهله، مما أيقظ لديه الوعي البيئي، من أجل تدارك ما بقي وإيقاظ وعي الشعوب و المشرعين بالخطر الداهم، وتحريض الدول على المستوى العالمي نحو الشعور بالمسؤولية تجاه الوضع، والمبادرة إلى حماية البيئة والطبيعة من الاعتداء عليها. وهو الوعي الذي ينطلق من اعتبار الإنسان مستخلف ومستأمن على البيئة وليس مالكا لها ومن ثم فلا يمكن له أن يتصرف فيها على هواه دون ضوابط، فالإنسان وصي على هذه الموارد البيئية، مثلما هو مستخلف على نفسه وليس مالكا لها. وكون الإنسان مستخلفاً على إدارة واستثمار بيئته الذي يعيش فيه، يعد أساس القيان بحقوق وواجبات المواطنة البيئية من خلال صيانتها والحفاظ عليها من أي تدمير أو تخريب.

وكان من الطبيعي أن تبادر منظمة الأمم المتحدة بحكم مسؤولياتها الدولية، إلى البدء بإعداد الدراسات العلمية والواقعية، وتشكيل اللجان وعقد المؤتمرات لحماية البيئة، ووضع النظم والمعاهدات التي تؤدي إلى إعادة التوازن إلى البيئة، وكذلك تحديد أسباب التلوث ووسائل الإقلال منه. مما أدى تبلور مفهوم المواطنة البيئية على المستوى الدولي والمؤتمرات المنعقدة في الأمم المتحدة، فضلا عن إحداث قانون بيئي جديد Law of the Environment ، عُده أحد فروع القانون الدولي العام، وظهر في اتفاقيات دولية وقوانين محلية على مستوى الدول، للحد من تلوث البيئة وحمايتها، والحيلولة من الاعتداء عليها.

ولقد شاع مفهوم المشاركة الشعبية في التسيير العمومي وفي مصادر اتخاذ القرار ليشمل ويمتد إلى المشاركة في حماية البيئة من خلال مفاهيم المواطنة البيئية التي تركز على تحمل المسؤوليات الهادفة إلى الحفاظ على البيئة، فهل من الممكن أن نتحدث عن "المواطنة البيئية" في القانون البيئي؟ وما مضمونها؟ وما هي حدود المواطنة البيئية في ظل عالمية حقوق الإنسان بأجيالها الثلاث والتي يعتبر الحق في البيئة واحداً من أهم حقوق الجيل الثالث؛ فهناك شبه اتفاق دولي يعترف أنه ينبغي أن تضاف الحقوق البيئية إلى الحقوق التقليدية (السياسية والمدنية والاجتماعية) للمواطنين في مجال عولمتها وحمايتها دولياً؛ وبالتالي فقد صارت حقوق المواطنة البيئية تتجاوز الحدود الوطنية لتؤكد على حقوق البيئية العالمية والمسؤوليات - للتركيز على كل ما يحفظ ويخطط للاستخدام المستدام للموارد كوكبنا، وانطلاقاً من الاعتراف بأن صحة البيئة هو شرط أساسي لصحة الإنسان. فالمواطنة البيئية هو الالتزام الشخصي لمعرفة المزيد عن البيئة بغية اتخاذ الإجراءات البيئية المسؤولة، واتجاه السلوكيات التي تعزز من تقرير المسؤولية البيئية العالمية، و المشاركة في صنع القرار البيئي لتعزيز الاستدامة، وما هو دور المنظمات غير الحكومية البيئية في تعزيز المواطنة البيئية؟ يمكن تعزيز الحوافز الاقتصادية المواطنة البيئية؟ والعمل على "المواطنة البيئية" هو في مراحلها المبكرة جداً وتحتاج إلى معالجة إلى معرفة ماهية حقوق ومسؤوليات المواطن البيئية؟ والمواطنة البيئية العامة كالمشاركة في صنع القرار، والمشاركة في المشاريع المجتمعية) أو الخاصة (إعادة التدوير على سبيل المثال، والحد من استخدام السيارات) أو كليهما؟ ما هي فضائل مواطن البيئية؟ ما هي الآثار المترتبة على المواطنة البيئية لفكرة المواطنة؟

**المبحث الأول: علاقة الوعي البيئي ببناء مفهوم المواطنة البيئية:**

**المبحث الثاني: تفعيل حقوق المواطنة البيئية وأثرها في تنمية وعي المشرع في مجال حماية البيئة**

**المبحث الأول: علاقة الوعي البيئي ببناء مفهوم المواطنة البيئية:**

يعد الوعي البيئي من وسائل الحماية القانونية للبيئة وهو موضوع يحض بإجماع منقطع النظير في جميع الشرائع والقوانين الدولية والوطنية وفي هذا يقول الله تعالى مخاطباً بني آدم جميعاً موجبا عليهم حسن استخدام هذه الموارد البيئية بقوله: "كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"<sup>1</sup> فسوء استخدام موارد البيئة إسرافاً يعد خروجاً على المنهج الرباني لاستخلاف الله الإنسان في الأرض، لأن من أسس الاستخلاف، المحافظة على كل النعم التي أنعم الله بها على عباده، وذلك هو ما تهدف إليه حماية البيئة

<sup>1</sup> - سورة البقرة 60.

وتظهر أهمية الوعي البيئي في صناعة المواطن الصديق للبيئة والمحافظة لها والمدافع عنها في ربط الله عز وجل مظاهر التلوث البيئي بالكسب الإنساني والسلوك التخريبي ففي قوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" فعبارة ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ﴾ تتضمن كل مظاهر التلوث بمعناه الواسع، كما يستفاد من قوله ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ نسبة المشاكل والإصرار البيئية إلى السلوك الانساني غير المتزن وغير العقلاني للموارد الطبيعة مما جعله مصدراً لتلوث البيئة من الماء والهواء والتراب. ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ أفضل كلمة تعبر عن هذه المعاني المختلفة هي ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾ عمل الإنسان الأسمدة والمبيدات الكيميائية وذاق التسمم من بعضها، وعمل الأشعة ليستخدما لصالحه فدفع ثمن ذلك جزءاً من صحته، وعمل وسائط النقل لترجه في الانتقال، ولكن تشهد الطرقات مئات الكوارث والمجازر من حوادث السير، ولولا هذا الذي يذوقه الإنسان من بعض ما عملته يده، لما تنبه إلى خطورة ما يقدم عليه من تخريب للأنظمة البيئية، فبدأ يدق ناقوس الخطر لحماية البيئة.<sup>1</sup>

ولتحقيق تلك الرؤية لا بد من تطوير الوعي عن طريق التأهيل البيئي وخلق الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع حتى تتحقق المعرفة البيئية اللازمة بمخاطر التدهور البيئي، وبالتالي فان انعكاسات هذا الوعي سينعكس على السلوك البيئي الايجابي والدائم الذي هو شرط من خلاله يتحقق للفرد القيام بتأدية دوره بشكل إيماني فعال في حماية البيئة، وازدهارها وصيانتها للأجيال القادمة، ويتضح هذا جلياً في الدور الذي يلعبه الوعي البيئي وأهميته عند العمل على تميته ونشر الثقافة البيئية والمعرفة بين أفراد المجتمع.

**المطلب الأول: مضمون فكرة المواطنة البيئية ومؤشرات فعاليتها:**

**المطلب الثاني: دور الوعي البيئي في مجال صناعة المواطنة البيئية الإنسانية**

**المطلب الأول: مضمون فكرة المواطنة البيئية ومؤشراتهما:**

باعتبارها سلبية المواطنة الديمقراطية تعتبر المواطنة بمثابة التمكين للقيم الوطنية وللعدالة البيئية بين جميع الأجيال من خلال المشاركة العامة في صنع القرار البيئي كأساس لإقامة العدالة البيئية بين الأجيال، بحيث تظهر المواطنة البيئية كرد فعل على الظلم بين أبناء الجيل الواحد ضمناً لفكرة الاستدامة. والمواطنة هي التعبير الاجتماعي والسياسي لعملية انتماء وعطاء الإنسان للواقع أو الموقع الذي يعيش فيه، فهي ليست المواطنة بوجه عام مجرد حقوق معترف بها في دستور وقوانين دولة ما كما شائع؛ بل هي تزاوج بين التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات ومنها الحرص على سلامة البيئة والوفاء لها حفظاً؛ وهو ما

<sup>1</sup> - د/عصام الدين مصطفى الشعار، البيئة والحفاظ عليها في الشريعة الإسلامية؛ على الرابط

يدل على أهمية التزامات المواطنين تجاه البيئة والحيوانات والطبيعة، ولكن الأهم من مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة في أزمة الاحتباس الحراري، ومسألة العدالة بين الأجيال هي القضية الأكثر بروزاً الأخلاقية والسياسية لعصرنا.

### أولاً: مفهوم المواطنة البيئية:

المواطنة البيئية مصطلح جديد أوجده الوضع البيئي الحالي ويعني أن يكون الفرد ( المواطن) متحمساً وداعياً للقضايا البيئية متفهماً لمسائلها متحفظاً لصون وسط عيشه ( بيئته) ومهماً بصحة كوكب الأرض. والاهتمام بصحة الأرض وما عليها من هواء وماء وحجر وحيوان وشجر وبشر يعمق البعد العالمي للمواطنة البيئية ويدفع المواطن للمشاركة الفعالة والمسؤولية تجاه مجتمعه خاصة وكوكب الأرض عامة دون تأثر بالحدود الجغرافية، وذلك لرد كل التحديات البيئية التي تواجه أجيال الحاضر والمستقبل دون تمييز وتركز المواطنة البيئية على إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان، ويدفعه إلى حماية البيئة وصيانتها واحترامها، وهذا هو جوهر المواطنة البيئية.

فالهواء النقي والماء النظيف والتربة الصالحة للاستخدام حق لكل الناس دون استثناء. وتسعى المواطنة البيئية إلى تمكين المواطنين من التمتع بالحقوق البيئية المدعومة بالقوانين انطلاقاً من تكافؤ الفرص لكل المواطنين ذكوراً وإناثاً وتمكينهم من المشاركة في صياغة الخطط والاستراتيجيات وبرامج العمل وصولاً إلى مرحلة التقييم. كما تسعى إلى أن تكسب المواطنين المهارات والسلوكيات التي تسهم في الإصحاح البيئي وإعادة التوازن للنظام البيئي الطبيعي الذي أصابه الخلل إما لجهل الإنسان لموقعه ضمن هذا النظام وإما لنظرتة الآتية في التعامل مع الموارد الطبيعية أو إقامته للمشاريع الربحية المختلفة. كما تسعى المواطنة البيئية من خلال نشر الوعي البيئي وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة إلى العمل من أجل مفهوم التنمية المستدامة وتبادل الخبرات على مستوى الأفراد والحكومات والقطاع الخاص والعام والمنظمات الأهلية والدولية المعنية بشؤون البيئة لأنها استثمار للمسؤولية وتحمل للأمانة والواجبات تجاه البيئة. لذا فان المواطنة البيئية لدى الأفراد مرتبطة بكفاءتهم وقدرتهم على فهم الواقع البيئي، وفعاليتها مرتبطة بعمق المواطنة البيئية لديهم.<sup>1</sup>

فالمواطن أهم محور للحفاظ على البيئة، وهو أيضاً مركز مشكلات الحفاظ على البيئة، لذلك فالمدخل الرئيسي للحفاظ على البيئة يكون من خلال الانتماء للبلد الواحد، فهناك شراكة بين كل المواطنين، والمسؤولين للحفاظ على البيئة، وأن المواطنة البيئية تقوم على عدة مبادئ أهمها الاعتراف

<sup>1</sup> - إيمان خضر، المواطنة البيئية: مجلة الفداء حمة بتاريخ الخميس 25-2-2010 على الرابط

[http://fedaa.alwehda.gov.sy/\\_archive.asp?FileName](http://fedaa.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName)

بحق جميع الكائنات في أن لها مكانتها في المنظومة البيئية، كذلك المحافظة على التنوع البيولوجي والعوامل التي تشكل استمرارية الحياة، كذلك لابد من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك الدائم. إذا كان الإنسان القديم قد عاش في انسجام مع بيئته، فإن الإنسان المعاصر مع تقدمه العلمي والتكنولوجي واتساع مساحة طموحه واستغلاله، قد نظر إلى البيئة نظرة العبودية، فأصبحت عنده مجرد مورد للاستغلال وليست جزءاً من عشيرته البيئية، ونسي في مراتب استعلائه علاقته القيمة بحيطه البيئي ورسالته التعبديّة والعمرانية في الأرض التي استخلفه الله فيها.

وإذا كان سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض؛ وفضله على كثير من المخلوقات تكريماً فإن خلافة الإنسان في الكون تجعله مسؤولاً عن صيانة خيرات الأرض، وأميناً على سلامتها، وحارساً لعمارتها، إلا أنّ الإنسان بحكم تفضيله طغي واستبد، وعد نفسه مالكاً لا أميناً، وسيداً لا حارساً، فمضى فاسداً في الأرض كما وصفه خالقه: "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد"

إن مما لا يمكن إنكاره هو أن الإنسان بسلوكياته التي تفتقر إلى احترام البيئة ورعاية حقوقها بات يهدد وجوده نفسه. وليس أدل على هذا من ظهور العديد من المشكلات البيئية التي أخذت صفة العالمية، والتي تنبئ بخطورة ما يهدد حياة الإنسان واستمرارها.

ومن يتأمل في مصدر غالبية المشكلات البيئية، يستنتج أنها لا تخرج عن كونها أزمة قيم، فهي بالدرجة الأولى سلوكيات ناتجة عن غياب القيم البيئية المتعلقة بطريقة معاملة الإنسان للبيئة، مما سؤل للإنسان أنه المالك الوحيد للبيئة يفعل بها ما يشاء، فانعكس كل هذا على البيئة بمكوناتها آثاراً مدمرة، وأخطاراً يحاول الإنسان نفسه أن يتفادها ضماناً لبقائه على سطح الأرض.

وإزاء هذا أدرك الإنسان أنه لابد أن يغير من أفعاله، لإيقاظ بيئته، وإيقاظ نفسه، ولما كانت أولى وأهم وظائف التربية هي تكوين الخلق والقيم لتعديل سلوكيات الأفراد، لذا صار عليها أن تقدم عملاً تربوياً مخططاً ومنظماً ومستمرًا، للقيام بدور فعال في خلق القيم البيئية لفهم مشكلات البيئة على نحو أفضل، مما يشجع على تبني أنماط إيجابية من السلوك تجاه البيئة، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن أمر تنمية القيم البيئية غير مقصود وغير مستهدف، ولا يجد العناية الكافية سواء في تخطيط مناهج العلوم، أو في بنائها، أو في تنفيذها، أو في تطويرها، و من ثم كان لابد من إعادة النظر فيما يقدم لأبنائنا وكيفية تقديمه بما يساهم في تنمية قيمهم البيئية.

وإذا كان اختلال القيم هو لب المشكلات البيئية، وأن القيم تكتسب الصفة الاجتماعية من سلوك الناس تجاه بيئتهم، وبحكم على هذه القيم بالسلب أو الإيجاب من نتائج علاقة الإنسان معها، أي

أن مشكلة البيئة في الأساس هي "مشكلة أخلاقية" تتجلى في مسئولية الإنسان وسلوكه تجاهها، ومن ثم لن تستطيع الحكومات وحدها حماية البيئة دون مشاركة فعالة من جانب الإنسان حتى نستطيع أن نصل إلى حل سليم لحماية البيئة، ومساعدة الأفراد على اكتساب وتمييز القيم والاتجاهات والأخلاقيات الإيجابية نحو صيانة البيئة، والعمل على التخلص من السلوكيات السلبية تجاه البيئة.

### ثانياً: أهداف وأسباب نشأة المواطنة البيئية:

لقد برزت فكرة "المواطنة البيئية" في النظرية السياسية بعد فشل السياسات الحكومية في إيقاف نزيف التدور البيئي؛ وهي تستهدف إيجاد مواطنين فاعلين لهم الشعور بالاعتدال على التدخل في صناعة القرار البيئي يمتنع اختلال الأمن البيئي - مع مسؤوليات فضلاً عن الحقوق، مما جعل المنظرين البيئيين السياسيين إلى إعادة صياغة العلاقات بين حقوق الديمقراطية واستدامتها والفردية والمسؤوليات تحت مسمى "المواطنة البيئية" و"العدالة البيئية". وقد وضعت لأول مرة فكرة المواطنة البيئية وزارة البيئة الكندية. وهو أخذ في الانتشار في جميع أنحاء العالم الآن، هو فكرة مشابهة أو متوافقة مع رعاية البيئة في المسيحية والإسلام واليهودية التقاليد، ولكن غير ملتزم أو المرتبطة بأي تقليد خاص أو الدينية أو الثقافية، ويقصد بها: "سلوك شخص ينظر إليه على أنه عضو في النظام البيئي مع حقوق ومسؤوليات المصاحبة، وخاصة المسؤولية للحفاظ على السلامة الإيكولوجية والحق في الوجود في بيئة صحية. والمقصود من تفعيل المواطنة البيئية تمكين المواطنين من التأثير على الحكومات والقطاع الخاص من أجل تحقيق أنماط أكثر السليمة بيئياً والمنصف للإنتاج والاستهلاك".<sup>1</sup>

فمفهوم المواطنة البيئية العالمية ناشئ من قلب ميثاق الأرض الذي هو وثيقة من القيم والمبادئ من أجل مستقبل مستدام. هذه الوثيقة حددت مسؤوليات وحقوق كل شخص تتخذ للبيئة، والمواطنة البيئية العالمية يعني الحصول على معرفة أفضل للبيئة من أجل استخدام تلك المعلومات كأداة لاتخاذ إجراءات مواطن مسؤول عن البيئة، الفردية والجماعية على حد سواء.

وهو تطور الحياة الاجتماعية التي برفع قيمة العلاقة السياسية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات، من وجهة نظر بناء على صفقة جديدة حيث البيئة هو عامل أساسي في الحفاظ من أجل ضمان بقاء الإنسان.

ومواطن البيئية العالمية يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه وفقاً للديباجة ميثاق الأرض "كلنا واحد" ومستقبل البشرية يعتمد علينا، يطلب من الاتحاد لخلق مجتمع عالمي البيئية على أساس احترام حقوق

<sup>1</sup> -Alicia Bárcena , Global Environmental Citizenship , <http://www.ourplanet.com/imgversn/85/barcelona.html>

الطبيعة، الإنسان العالمية والاقتصادية والعدالة لثقافة السلام. لكن هذا لن يكون ممكنا عندما يكون الناس على علم أنه يجب إيجاد حلول محلية لرؤية التغير العالمي؛ وهذا مطلوب تعزيز الشعور بالترابط العالمي والمسؤولية العالمية.

ففي مؤتمر استوكهولم حزيران 1972 كانت أهداف المؤتمر ترمي إلى إطلاق مجموعة من النشاطات المنسقة دولياً، تهدف إلى زيادة المعرفة بالحقائق وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة)، وكذلك حماية ونوعية البيئة وتحسينها وإنتاجية الموارد (إدارة البيئة). واتخاذ التدابير في حقول التعليم والتدريب والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية<sup>1</sup>. وقد بدأ المؤتمر بدقيقتي صمت احتراماً لمتاعب الكوكب المريض، ثم ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة افتتاح المؤتمر، أكد فيها أن الأرض مريضة بالتخلف والتقدم معاً، وأن الدول الأغنى تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية تلويث الأرض، وأن الجميع معنيون، أهل الشمال الغني وأهل الجنوب الفقير، لأن الأرض بيتهم المشترك، وأضاف أن التنمية يجب أن لا تتم على حساب البيئة. وأن إنقاذ الأرض من أجل الأجيال المقبلة يستلزم جهداً دولياً موحداً، وتعاوناً عالمياً منسقاً بين جميع أبناء الجنس البشري.

وأصدر المؤتمر في ختام أعماله "إعلان ريو" الذي تبنته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتضمن 27 مبدأً يجب الاستناد إليها في إدارة الكرة الأرضية باعتبارها "دار الإنسانية" من أجل الحفاظ على البيئة في عملية التنمية، ومن أهم هذه المبادئ المبدأ الثاني الذي يوجب على الدول "أن تتضمن لإنتاج أنشطتها أضرار بيئية لدول أخرى" والمبدأ الثامن الذي يوجب على الدول أن تتخلى عن وسائل الإنتاج والاستهلاك التي تتعارض مع تحقيق نمو دائم ورفع مستوى معيشة جميع الشعوب<sup>2</sup>.

وفي أواخر يونيو عام 1997م انتهى مؤتمر قمة الأرض التالي الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك بالفشل في إقرار بيان ختامي بشأن حماية البيئة يتضمن اتخاذ إجراءات جديدة لمقاومة ارتفاع درجات حرارة الأرض، وأكد رئيس المؤتمر انه ليس لدى الحكومات الإرادة السياسية لحل مشاكل البيئة المعقدة التي يواجهونها، كما اعترف اغلب مندوبي الدول المشاركة في المؤتمر، وعددها 170 دولة بفشل المؤتمر،

<sup>1</sup> من خلال برنامج المواطنة البيئية العالمية، وقد وضعت الأمم المتحدة للبيئة تحالفات استراتيجية مع المستهلكين، والبرلمانيين، والسلطات المحلية، والمربين، والجماعات الدينية، ووسائل الإعلام والمجموعات الرئيسية الأخرى التي تلعب أدواراً هامة في المجتمع. وتشاروت معهم قبل ذلك القيام بأنشطة لزيادة الوعي العام، وذلك لفهم مصالحهم وهموم واحتياجاتهم وتوفير لهم الدعم المحدد. بالتعاون مع هذه الشبكات قد أنتج بالفعل نتائج مهمة، بما في ذلك حملة مشتركة مع المنظمة الدولية للمستهلكين على الغذاء الآمن للجميع الذي يعطي المستهلكين المعلومات في شكل بسيط، حول موضوعات مثل المواد الكيميائية، والسلامة البيولوجية، والتجارة والبيئة؛ والتي تم توزيعها على أكثر من 400 السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم.

<sup>2</sup> ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المكتبة القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999- ص 19 و 20

ويعزى هذا الفشل إلى الخلافات المستعصية بين الدول الصناعية التي تطالب بمبادرات بيئية ، والدول النامية التي تطالب بمساعدات مالية، وقد أقر مؤتمر قمة الأرض بنيويورك وثيقة تم التوصل إليها في اللحظة الأخيرة بدلاً من البيان الختامي أكد فيها :أن التدهور المتزايد للوضع البيئي يدعو إلى القلق العميق. وأن التغيرات المناخية تشكل أحد أكبر التحديات التي سيواجهها العالم خلال القرن الواحد والعشرين ، وأنه يوجد توافق واسع ولكنه ليس شاملاً حول ضرورة اعتماد قيود ملزمة، واقعية وعادلة للدول الصناعية تؤدي إلى خفض كبير لانبعاث الغازات وفق جداول زمنية محددة، وهو ما أحسنت المنظمات المجتمع المدني توظيفه لخلق وعي بيئي دولي من شأنه تفعيل المواطنة البيئية العالمية.

وتهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلي غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا ام كبارا، لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول اشمل يتعدى كون الإنسان مواطناً داخل وطنه فقط، إلى كونه عضوا نشيطا وفاعلا وسط المجتمع البشري ككل، أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلما له واجبات نحو وطنه، بالتالي يصير مواطن ذو صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقاً نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار، له أن يختاره أو يرفضه.

المطلب الثاني: دور الوعي البيئي في مجال صناعة المواطنة البيئية الإنسانية

لقد شاءت حكمة الله عزّ وجلّ أن يجعل من الأرض محور الحياة الإنسانية، فأمدّها بجميع ما يحتاج إليه الإنسان من نبات وحيوان، وثورات طبيعية هائلة للإفادة منها والانتفاع بها في الأرض وتعميرها، تأكيداً للعلاقة بين خلافة الإنسان والبيئة، تلك العلاقة التي أشار إليها رب العزة بقوله: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" أي قوماً يخلف بعضهم بعضاً، قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، ويقول فيها المولى عزّ وجلّ: "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ" الأنعام/ 165، فكل جيل أمين على ما استخلف عليه، يحافظ على هذه الأمانة ويسلمها للجيل الذي يليه، أي أنّه يملك البيئة ملكية انتفاع لا رقبة<sup>1</sup>.

ومادام الإنسان مستخلفاً في الأرض فليس له أن يتحكم في عناصر البيئة، مدعيّاً أن ذلك حقه المطلق، لأنّه في الحقيقة يتعسف في استخدام حقه باحتكاره البيئة لنفسه واستمناعه بها لأقصى درجة على

<sup>1</sup>-داود عبدالرزاق الباز؛ مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة بحث منشور مجلة عالم الفكر/ العدد 3 مجلد 32 لسنة 2004 على

الرابط بتاريخ:

<http://www.balagh.com/mosoa/pages/tex.php?tid=1134>

نحو يجرم الأجيال القادمة من خيبتها وهو أمر مرفوض امتثالاً لقوله تعالى: **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ** "أي الاستمرار دون إسراف أو استنزاف، وهو ما يستفاد من قوله تعالى: **(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (الأعراف/ 31)** قوله أيضاً: **(وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)**<sup>1</sup>. وهو تلك حقيقة يجب التأكيد عليها في تحديد مفاهيم الوعي البيئي.

#### أولاً: مفهوم الوعي البيئي في الشريعة والمواثيق الدولية:

رغم قدم الوعي البيئي ووجوده منذ أن وجد الإنسان ولو بنسب متفاوتة فإن تطور الإنسان وتطور حاجاته ومستلزماته جعل قضايا البيئة بمدلولها الشامل تحض بقدر عظيم من الاهتمام، ولقد وضع الإسلام الإطار العام لقانون حماية البيئة في قوله - جلّ جلاله - **﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** وقال جلّ شأنه: **﴿وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾** وقال تعالى: **﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾** وليس عجيباً أن تحظى البيئة في شريعة الإسلام باهتمام بالغ، فهي ميراث الأجيال، وفيها أودع الله كلّ مقومات الحياة للإنسان، لذلك أرسى الإسلام الأسس والقواعد والمبادئ التي تضبط وتقن علاقة الإنسان ببيئته لتتحقق من خلالها العلاقة السوية والمتوازنة التي تصون البيئة من ناحية، وتساعد على أداء دورها المحدد من قبل الخالق العليم في إعالة الحياة من ناحية أخرى.

وقد أصبحت قضية البيئة بمشكلاتها المتعددة بدءاً من تلوثها، واستنزاف مواردها، وصولاً إلى الإخلال بتوازنها، من القضايا الملحة في عالمنا المعاصر، وما تواجهه البشرية اليوم من مشكلات وكوارث بيئية إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على غياب الوعي والحس البيئي الإسلامي وتجاهلنا للبعد الإسلامي الذي يجب أن يحكم سلوكياتنا وتصرفاتنا تجاه بيئتنا.

إن نظرة الإسلام إلى البيئة نابعة من التصور الشامل للإنسان، والكون، والحياة، وكل خلل في التصور ينعكس فساداً في السلوك، فالإسلام ينظر إلى الإنسان على أنّه سيّد الموقف، فهو سيّد هذا الكون، وكل ما في الكون مخلوق من أجله مسخر له باعتباره الخليفة المؤمن، قال تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾**. فوقع الإنسان في هذا الكون يحدّد له الدور الذي ينبغي عليه القيام به لتحقيق المهمة التي نيّطت به، كخليفة مؤتمن، بالمحافظة على الكون المستخلف فيه - حتّى يؤدّي الأمانة التي حملها فلا يظلم نفسه، فهو سيّد هذا الكون. ولن يكون الإنسان جديراً بحمل أمانة

<sup>1</sup> - داود عبدالرزاق الباز؛ مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة بحث منشور مجلة عالم الفكر/ العدد 3 مجلد 32 لسنة 2004

على الرابط بتاريخ:

<http://www.balagh.com/mosoa/pages/tex.php?tid=1134>

الخلافة إذا أساء استعمال هذه النعم التي تتكون منها عناصر البيئة، أو تصرف فيها على نحو غير مشروع، جريا وراء منفعة خاصة، أو استسلاما لأثانية مقبولة، فالخلافة تعني أول ما تعني تعبير الأرض بإشاعة الخير والسلام فيها، وبالعمل على إظهار عظمة الخالق وقدرته عن طريق الانتفاع الإيجابي بكل المخلوقات التي سخرها الله لخدمة الإنسان، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، وكما جاء في كتب التفسير: أي جعلكم عمارا تعمرونها وتسكنون بها، وهذا لا يتأتى إلاّ بأمرين: أولهما: أن تبقي الصالح على صلاحه ولا تفسده، والثاني: أن تصلح ما يفسد وتزيد إصلاحه، ولا شك أن في الأمرين خیر ضمان لحماية البيئة وسلامتها، وتحقيق التنمية واستدامتها.<sup>1</sup>

وجاء ما جاء في الدين من أمر بحفظ البيئة ونهي عن أي ضرر بها ما جاء في القرآن والسنة من نهي مغلظ عن الفساد في الأرض، ومن تشجيع كبير على هذا الصنيع، وذلك في مواطن متعددة ومواقف مختلفة مما يدل على أن حفظ البيئة من الفساد مقصد ضروري من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ وانطلق فيما ذهب إليه من مدلول الآيات بأن الفساد هنا لا يقتصر على الفساد الديني والأخلاقي والاجتماعي، وإنما يشمل الفساد الذي يطال البيئة الطبيعية وهو مقصد أساسي فيها وليس ثانوياً ملحقاً بذلك واستشهد بما ذكره الطبري عن السدي في تفسير ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ بأن الذي نزلت فيه هذه الآية إنما نزلت في قتلة حُمراً لقوم من المسلمين، وإحراقه زرعاً لهم، وذلك وإن كان جائزاً أن يكون كذلك، فغير فاسد أن تكون الآية نزلت فيه، والمراد بها كلّ من سلك سبيله في قتل كل ما قتل من الحيوان الذي لا يحل قتله بحال، والذي يحل قتله في بعض الأحوال إذا قتله بغير حق، بل ذلك كذلك عندي؛ لأن الله تعالى لم يخص من ذلك شيئاً دون شيء بل عمه "أي: وهذا التعميم يشمل بصفة أساسية الإفساد البيئي".<sup>2</sup>

### ثانياً: مؤشرات المواطنة البيئية :

تنطلق المواطنة البيئية من فكرة أن كل واحد منا في المعمورة الأرضية هو جزء لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي وأكبر منه الاعتقاد أن مستقبلنا يعتمد على كل واحد منا يحتضن التحدي والتصرف بطريقة مسؤولة وإيجابية تجاه بيئتنا، إنها القرارات بشأن التغييرات في حياتنا اليومية ليكونوا مواطنين البيئية كل يوم، كل يوم.

<sup>1</sup> - محمد فيض الله الحامدي، تلوث البيئة فساد في البر والبحر ، بحث منشور في مجلة نهج الإسلام، العدد (63) رمضان 1416هـ/

1996م، ص160.

<sup>2</sup> - د.عبد الحميد النجار مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة: ، 209.

وتتمثل مؤشرات المواطنة البيئية في عناصر التربية البيئية التي تستهدف بناء وتمية العناصر التالية: المعرفة البيئية، الوعي البيئي، التنور البيئي السلوك البيئي الإدراك البيئي. وتعد هذه المؤشرات هي العناصر الأساسية المستهدف تميمها وتعديلها وتغييرها لدي المواطنين ومن خلالها يمكن بناء الاخلاق البيئية الحائثة علي عقد سلام مع البيئة الي جانب كونها مؤشرات مهمة تساعد على تكوين المسؤولية البيئية والتعامل مع البيئة بشكل عقلاني، وهي مؤشرات مهمة تمثل الشروط الأساسية المحركة لسلوك الإنسان وأخلاقه البيئية<sup>1</sup>. ومؤشرات تقويم الفاعلية،

لم تعد حماية البيئة ترفاً فكرياً أو نمطاً دعائياً وإنما تعتبر أولوية قصوى يجب أن تحتل مكانها في صدارة اهتمامات الدولة -مؤسسات وأفراد- وإن رفع مستوى الوعي البيئي والمحافظة على البيئة بعناصرها المختلفة ينبغي أن يكون ثقافة وسلوكاً لدى الأفراد والمؤسسات، إذ ليس معقولاً أن نفسد الأرض التي فيها نعيش دون الأخذ على محمل الجد الأخطار التي تهدد سلامة الأرض وتعرض لحقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم الآمن.

ولعل حلقات الوعي البيئي تتكامل عناصرها بالتربية البيئية وتشجيع التقنيات الرفيعة بالبيئة وتفعيل التشريعات البيئية القائمة وتطويرها لمواجهة المشكلات البيئية القائمة و مواكبة المستجدات منها ، فهذه الحلقات مجتمعة من شأنها أن تقود للمحافظة على عناصر البيئة ورفع سويتها والتقليل من استنزافها.<sup>2</sup> لقد جاء مفهوم الوعي البيئي والتربية البيئية ليسد الفراغ في جمل الإنسان ولتبصيره بالمفاهيم البيئية، وليعمل على تقوية السلوك الفردي باتجاه حماية هذه البيئة لما فيه مصلحتها معاً.

**المبحث الثاني: تفعيل حقوق المواطنة البيئية وأثرها في تنمية وعي المشرع في مجال حماية البيئة**  
إن مسألة تحقيق الوعي البيئي عند الإنسان ليست أمراً فطرياً في جميع الأحوال، ولكنها مسألة تُكتسب وتُبنى وتحتاج إلى بذل الكثير من الجهود المشتركة لمختلف المؤسسات الاجتماعية بهدف التركيز على تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان، حتى يتعامل الإنسان مع البيئة من منطلق إيماني خالص يتربى فيه الإنسان على أهمية احترام هذه البيئة وحسن التعامل مع مكوناتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - المواطنة البيئية <http://tioutwaha1.blogspot.com/2011/01/blog-post.html>

<sup>2</sup> - د. عبدالناصر هياجنه، الأمن البيئي في 7 تشرين الأول 2009 <http://abdelnaserhayajneh.maktoobblog.com/>

<sup>3</sup> - الدكتور / صالح بن علي أبو عؤاد، أهمية تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقه على الرابط

ومن هنا تحتاج حماية البيئة إلى تعاون وتكاتف الجميع لأنه بدون التعاون لن ينصلح حال البيئة في البلد، وهذا لن يغفل الدور الذي يقع على إدارة البيئة في توعية المواطنين ورفع الوعي لديهم عن طريق عمل حملات توعية فعدم اهتمام الدولة برفع الوعي البيئي للمواطنين جعل القمامة في كل مكان. الأمر الذي يفرض علينا جميعاً ضرورة الحد من هذه المشكلات، ومنع حدوث مشكلات جديدة تحقيقاً لمفهوم حماية البيئة والمحافظة عليها؛ حيث تُشير المؤتمرات الدولية التي عُنت بالبيئة ومُشكلاتها إلى أن الإنسان بتصرفاته غير المسؤولة، وسلوكياته الخاطئة يُعد المسؤول الأول عن هذه المشكلات، وعليه يتوقف حلها؛ عن طريق تفهم مدى خطورتها، والعمل الجاد لنشر الوعي البيئي بين مختلف أفراد المجتمع وفئاته للتخفيف من حدتها. ولا سيما أن هذه المشكلات البيئية ليس لها حدود جغرافية، ولا تمنعها الحدود السياسية؛ إذ إنها تنتشر في كل مكان وتصل إلى كل البقاع.

وهو ما من شأنه غرس الشعور بالانتماء الصادق للبيئة في النفوس، والحث على إدراك عمق العلاقة الإيجابية بين الإنسان والبيئة بما فيها من كائنات ومكونات، وهذا بدوره كفيل بتوفير الدافع الفردي والجماعي لتعزف كل ما من شأنه الحفاظ على البيئة، وعدم تعريضها لأي خطر يمكن أن يُهددها أو يلحق الضرر بمحتوياتها.

ولا شك تحقيق هذا الوعي يحتاج بتوفير المعلومات البيئية الصحيحة، والعمل على نشرها وإيصالها بمختلف الطرق والوسائل التربوية، والتعليمية، والإعلامية، والإرشادية لجميع أفراد وفئات المجتمع، حتى تكون في متناول الجميع بشكلٍ مبسطٍ، وصوره سهلةً ومُيسرةً.

**المطلب الأول: معالم المواطنة البيئية في السياسة التشريعية**

**المطلب الثاني: اثر المواطنة البيئية الواعية في حماية البيئة .**

**المطلب الأول: معالم المواطنة البيئية في السياسة التشريعية**

سبق بيان أن المواطنة البيئية عبارة عن مجموعة من الأهداف والإجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتغيير السلوك الإنساني نحو البيئة، والقيام بالممارسات الصديقة والمساعدة والمحافظة على كوكب الأرض، مما يعني أن حماية البيئة ليست حقاً للإنسان فحسب، وإنما هي واجب على الدولة، ويقضي القيام بهذا الواجب أن تقوم الدولة بتهيئة النظام الأمثل لتحقيقه، من جانبها ومن جانب الفرد كذلك.

فإن الإنسان بطبيعته أناني، مولع بالامتلاك، قاصر في بعد النظر، لذا فإنه بمجرد حصوله على المعرفة لزيادة رغباته المادية، لا يتوانى عن استخدام هذه المعرفة إلى أبعد حد ممكن وبدون النظر إلى

الأضرار التي يمكن أن يحدثها للأجيال القادمة. فالإنسان إذاً يميل بطبيعته إلى المفهوم التقني المحور. وهذا المفهوم، الذي أصبح سائداً في مختلف دول العالم، خاصة في الدول الرأسمالية، لأن جذوره متأصلة فيها. ويخشى البعض من تضخم هذا المفهوم ويحذر من أن مردوده في المستقبل القريب سيكون سلبياً وستكون عواقبه وخيمة على الأجيال القادمة.

فإزدياد الوعي بقضايا البيئة لا يعني بالضرورة حدوث تغيرات إيجابية في سلوكيات الأفراد خصوصاً في ظل تفشي حالة اللامبالاة في شرائح المجتمع المختلفة، حيث أصبح الشعور السائد هو ترك المشاكل البيئية للأجهزة الحكومية للتصرف فيها. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه واضح، خاصة في دول نامية كثيرة، لعدم تعاون الجمهور، وقد يكون الناس على دراية بما تسببه الضوضاء من إزعاج للآخرين، ولكنهم يطلقون أبواق سياراتهم، أو يرفعون صوت أجهزة الراديو والكاسيت والتلفزيون دون مبالاة ومراعاة لمشاعر الآخرين وحقوقهم.<sup>1</sup>

أولاً: أسس ومقومات قيام المواطنة البيئية:

تمثل أسس بناء المواطنة البيئية من خلال تحديد الأهداف الرئيسة لتحقيق برامج ومشاريع المواطنة البيئية التي تتمثل في الآتي:

- 1- إكساب المواطنين المهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحيحة التي تساهم في المحافظة والإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة
  - 2- تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة.
  - 3- تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة أساس المشاكل للسلوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية.
  - 4- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة.
  - 5- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية.
- فالمواطنة في بعدها الكوني لا تقبل التجزئة، ما يحتم على الجميع الانخراط في مشروع المواطنة التشاركية لإيجاد الحلول الملائمة، للمشاكل والتحديات البيئية المطروحة بغية تدبير الجودة، لا سيما في ظل التغيرات المناخية التي تخيم بظلالها على كوكب الأرض."

<sup>1</sup> - د. عصام الحناوي، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب، البيئة والتنمية، بيروت، 2004، ص 30 - 31.

مما سبق، يبدو جلياً أن العلاقة وطيدة بين أهداف المواطنة البيئية وحماية البيئة من التلوث، مما يقتضي تقرير أن حسن السياسة التشريعية بالإقلال من العقاب الجنائي والاستعاضة عنه بالعقاب الإداري، تخفيفاً للعبء على المحاكم وتسهيلاً على الأفراد، بتفادي الخضوع للإجراءات الجنائية الصارمة. و لا مرأى في أن تشريعات حماية البيئة تنتمي جميعها إلى هدف رئيسي يتمثل في حماية المصلحة العامة والفردية في آن واحد (حماية البيئة) ويمكن للدولة في هذا المجال الاستعانة بتشريعات الضبط الإداري وهي تشريعات ذات طبيعة وقائية. ومن أجل كفاءة فعالية هذه التشريعات في تنظيم السلوك، يمكن تدعيمها بجزاءات جنائية تفرض احترامها على الجميع. ويكون توقيع هذه الجزاءات لاحقاً لارتكاب الأفعال التي تشكل فساداً للبيئة. ولما كانت الوقاية خير من العلاج، كما يقول أهل الطب، فإن القانون الإداري، يعمل على منع وقوع الفعال التي تهدد البيئة قبل وقوعها. وإذا استعان بالعقوبة الجنائية، فإنما يكون ذلك على سبيل التخويف والردع.

ثانياً: دور التربية البيئية في تعزيز المواطنة البيئية:

تعتبر التوعية البيئية المقياس الحقيقي لتقدم الدول وحضارتها، فالعالم اليوم ليس بحاجة إلى التقدم العلمي والتقني فحسب، وإنما هو بحاجة ماسة أيضاً، إلى صحة ضمير، ونبذ الأنانية، ومن هنا تهدف التربية البيئية كمفهوم إلى بناء المواطن الإيجابي الواعي بمشكلات البيئة، وتنمية الوعي بأهمية البيئة، وتنمية القيم الاجتماعية، ودراسة المشكلات البيئية، وتحليلها، من خلال منظور القيم، وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وبيئته .

كما تهدف أيضاً إلى تنمية أخلاق بيئية تسعى إلى إيجاد التوازن البيئي ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وتنمية مفهوم جاهيري أساسي للعلاقات الإنسانية والتفاعلات البيئية ككل، بالإضافة إلى تزويد المواطنين بمعلومات دقيقة وحديثة عن البيئة ومشكلاتها بهدف معاوتهم على اتخاذ القرارات السليمة لأسلوب التعايش مع البيئة وتوعية المجتمع، وبأن من حق كل مواطن اتخاذ القرارات بشأن المشكلات البيئية.

ويقع على عاتق التربية البيئية مسؤوليات ضخمة لتحقيق التعاون بين الدول لتوفير حياة كريمة لكل البشر، عن طريق الاستغلال العلمي للموارد المتاحة، وتوجيه الاهتمام إلى المشكلات البيئية المعاصرة، وضرورة دراسة المشكلات الناجمة عن التغيرات التكنولوجية التي أحدثها الإنسان وكانت لها آثار سيئة على الأنظمة البيئية، كالتلوث<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د . صليحة علي صداقة؛ تفعيل التشريعات البيئية بين النص والواقع؛ ندوة علمية بمناسبة اليوم العالمي للحفاظ على البيئة الخميس الموافق 5 / 6 / 2008 ؛ كلية القانون / درنة - جامعة عمر المختار 22 / 5 / 2008

وحتى تكون التربية البيئية عملية مثمرة وناجحة يشترط فيها أن تكون مستمرة مدى الحياة، وعامة لكل للناس صغارا وكبارا وذكورا وإناثا، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو غير ذلك، بحيث تبدأ من بواكير الطفولة، من خلال برامج التربية النظامية، وغير النظامية، وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية البيئية، بل على العكس فإن هذا الجمهور يشمل الناس كافة، إنه جمهور متنوع متغير على الدوام. وهو ما يتطلب تعدد أشكال التعليم استيعاب الجمهور المستهدف بالتربية البيئية، من خلال شكلي التعليم الرئيسيين: التعليم النظامي (الرسمي) والتعليم غير النظامي (غير الرسمي)، وعبر مؤسسات المجتمع كافة. والهدف من كل ذلك واحد تنمية القيم البيئية لدى الجميع، لخلق سلوكيات إيجابية نحو البيئة، وبلورة فهم صحيح للبيئة وتنمية الوعي بها وبأبعادها المحيطة بالإنسان<sup>1</sup>.

يتبين مما تقدم أن البيئة وعناصرها هي أمانة الحاضر والمستقبل ويجب أن تكون هذه الأمانة مسؤولية مشتركة تفرض على كل مواطن أن يتصرف في ضوء التزامه بالمصالح العامة فلا تقف مهمته عند حدود بيته أو مكان عمله بل تمتد وتنتشر لتشمل حدود كل بيت وكل مكان عمل، بل تستوعب كل موطن قدم في الأرض التي يحيا عليها. إن توضيح المفاهيم البيئية للناس عامة يعد

نخلص إلى أن التربية البيئية فكر حضاري يهدف إلى تسليح الإنسان في شتى أرجاء العالم (بخلق بيئي) أو (ضهير بيئي) يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في أي مجال من مجالاتها.. الخلق البيئي يجب أن يكون العامل المؤثر في اتخاذ القرارات البيئية مهما كان مستواها.. بما في ذلك القرارات الأكبر على المستوى السياسي والاقتصادي يجب أن تحسب حساباً للبيئة في إطارها العالمي لأن المصالح البشرية واحدة، ومستقبل الجنس البشري واحد.. "فالخلق البيئي كثمره للتربية البيئية" معناه أن يعي الإنسان الوحدة والتكامل البيئي في عالمنا المعاصر، حيث يمكن أن تترتب على القرارات التي تتخذها البلاد المختلفة، وعلى مناهج سلوكها، آثار على النطاق الدولي.

إن مما لا يمكن إنكاره هو أن الإنسان بسلوكياته التي تفتقر إلى احترام البيئة ورعاية حقوقها بات يهدد وجوده نفسه. وليس أدل على هذا من ظهور العديد من المشكلات البيئية التي أخذت صفة العالمية، والتي تنبئ بخطورة ما يهدد حياة الإنسان واستمرارها.

ومن يتأمل هذه المشكلات البيئية، يستنتج أنها لا تخرج عن كونها أزمة قيم. فهي بالدرجة الأولى سلوكيات ناتجة عن غياب القيم البيئية المتعلقة بطريقة معاملة الإنسان للبيئة، مما سول للإنسان أنه المالك

<sup>1</sup> - ساطع محمود الراوي، نحو حملة وطنية لتحقيق محو الأمية البيئية، "البيئة والحياة"، العدد الرابع، أيار 2006

الوحيد للبيئة يفعل بها ما يشاء، فانعكس كل هذا على البيئة بمكوناتها آثارا مدمرة، وأخطارا يحاول الإنسان نفسه أن يتفادها ضمانا لبقائه على سطح الأرض.

وإزاء هذا أدرك الإنسان أنه لا بد أن يغير من أفعاله، لإيقاظ بيئته، وإيقاظ نفسه. ولما كانت أولى وأهم وظائف التربية هي تكوين الخلق والقيم لتعديل سلوكيات الأفراد، لذا صار عليها أن تقدم عملا تربويا محظوظا ومنظما ومستمرًا، للقيام بدور فعال في خلق القيم البيئية لفهم مشكلات البيئة على نحو أفضل، مما يشجع على تبني أنماط إيجابية من السلوك تجاه البيئة.

### المطلب الثاني: اثر المواطنة البيئية الواعية في حماية البيئة.

تعتمد سياسة تنمية الوعي البيئي، على تفعيل الحس البيئي للمواطن بأهمية حماية البيئة من التلوث وصيانة مواردها الطبيعية. وتعد التربية البيئية والإعلام البيئي من أهم أسس تكوين وتشكيل الوعي البيئي للأفراد، ويهدف هذا الوعي إلى أن يكون أفراد المجتمع واعين بالقضايا البيئية والمشكلات المصاحبة لها، وأن يعمل كل فرد على حدة، أو بالتعاون مع أفراد المجتمع على تلافي مشكلات التلوث.

لقد بات مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهدداً بأخطار جسيمة بسبب سوء تصرف الإنسان واعتداءاته العمدية وغير العمدية المتزايدة على البيئة المحيطة والتي تشعب له حاجاته، بل وهي قوام حياته، وبدأت البيئة بالفعل - رغم نظامها البدعي وإمكاناتها الكبيرة - تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائياً بما يحقق خير الناس، ومن تلوث البيئة أخذ الإنسان نفسه يعاني من المشاكل، ويذوق من ألوان العذاب بما قدمت يداها، وقد أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن هذا القلق يزداد كلما زاد التقدم العلمي والصناعي والحضاري، ذلك لأن التلوث البيئي قضية حاسمة في الحياة البشرية جميعها ويتحدد مصير الشعوب والأمم على بقاء البيئة نظيفة خالية من التلوث بجميع أشكاله. مما أدى إلى البحث عن السبل الكفيلة لوقاية البيئة وعلاج المشاكل القائمة أو التي يمكن أن تنشأ قبل أن يتطور التلوث وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر مما يصعب علاجها فيما بعد.

ومن ثم ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة

<sup>1</sup> - طلال بن سيف الحوسني، حماية البيئة الدولية من التلوث مايو 2005 على الرابط،

ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار، أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئياً ومزاياها<sup>1</sup>.

فكيف يمكن تغيير سلوكيات الإنسان تجاه البيئة؟ يتفق علماء السلوكيات والبيئة على ثلاث وسائل ومعالم، إذا اتبعت بصورة متكاملة فإنها من الممكن أن تحقق نتائج إيجابية في إحداث تغيير في السلوك الإنساني تجاه البيئة، مع مراعاة عامل الزمن والاستمرارية ذلك أن عملية إحداث تغيير في السلوكيات تتطلب وقتاً طويلاً قد يصل إلى أجيال، وهذه الوسائل الثلاث هي:

### أولاً- التعليم والمشاركة الشعبية من اجل نحو الأمية البيئية.

فالطفل يولد بريئاً، تلقائياً التصرف، سليم الطوية. وفي سنوات نشئته الأولى يتكون لهذا الطفل ضمير هو في الواقع رافد من ضمير والديه واسرته ومدرسته ومحيطه، فينشأ ضميره كمرآة لهذا المحيط حتى إذا بدأت مراحل النمو في التقدم بالعمر والمخاطبة الاجتماعية بدأ الضمير في التكون ليتسق ضمير الفرد مع قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه الاجتماعية، ويلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً هاماً في إحداث التغيرات السلوكية، إذا كان متناسقاً مع القيم والمعتقدات الإنسانية العميقة.

فإذا نجح التعليم في خلق الوعي البيئي لدى المواطنين تنتشر أمكن توظيف المشاركة الشعبية في صناعة القرار والضغط على الحكومات من اجل استحضار البعد البيئي في مشاريع التنمية.

وإذا كان هذا الأمر مسلم به في الدول الديمقراطية المتقدمة فان الكثير من الحكومات لا تؤمن بدور المشاركة الشعبية في التخفيف من حدة المشكلات البيئية ومن ثم فهي ليست على استعداد، بل وغير قادرة على العمل بالتعاون مع الجماهير أو الاستجابة لهم. فالمخططون والمديرون ينظرون إلى الناس على أنهم المشكلة، ويؤدي هذا إلى تفشي النظرة التسلطية في التعامل مع الناس. وعلى الرغم من أن التربية البيئية قد اجتازت مرحلة الجدل والإقناع، إلا أنها لا زالت في الكثير من المجالات، والكثير من البلدان، خططاً وأمثالاً لم تدخل في حيز الواقع.. فالكثير من قادة الدول لا زالوا ينظرون إلى الأدخنة فوق عواصمهم ببهجة وسرور على أساس أن الأدخنة علامات للتقدم.. وما زال الكثير من المعماريين يبشرون ببناء المصانع بالقرب من المناطق السكنية.. ولا زالت مطارات تقام على مشارف المجمعات السكنية.. ولا زالت سدود تقام دون اعتبار للأثار البيئية الجانية التي يمكن أن تنشأ.

<sup>1</sup> - طلال بن سيف بن عبد الله الحوسني، حماية البيئة الدولية من التلوث مايو 2005 على الرابط

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net> ،

وجدير بالإشارة أن من بين الأدوات الجديدة التي تم تبنيها وفق مضمون المبدأ رقم 17 من تصريح ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية في يونيو 1992 إجراء دراسات التأثير على البيئة بموجبه يوصي الحكومات الأطراف على ضرورة إخضاع المشاريع التي يمكن أن تخلف أضرار محتملة بإنجاز دراسات مسبقة للتأثير على البيئة. إصلاح البيئة لن يتحقق إلا إذا صلح الإنسان، لذا لا بد من تنمية الوعي البيئي بتنشيف الجماهير بصفة عامة، من خلال المؤسسات الثقافية والمنابر الدعوية والإعلامية. فلم يعد من الممكن التطرق للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وللنزاعات والحروب دون استصحاب المنظور البيئي، خاصة بعد أن تزايدت المخاطر الناتجة عن تغير المناخ، تلك المخاطر الناتجة عن تغير المناخ، تلك المخاطر التي باتت تواجه كل البلدان. ومن هنا تثبتت الدراسات أن المشاركة الشعبية في التخطيط واتخاذ القرار مسألة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تكامل الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية، كما أنها تبني وتوثق جسور الثقة بين الناس ومتخذي القرار وتعطي الضمان لسرعة وكفاءة التنفيذ والوصول إلى الهدف<sup>1</sup>.

#### ثانياً- إستخدام التشريعات والحوافز:

يرى مختصون أن الحل الأمثل لتغيير سلوكيات الإنسان هو استخدام التشريعات، لأن الإنسان بطبيعته الأنانية يميل إلى التصرف، أو العمل بما يحقق مصالحه الذاتية. ومن هنا تتسم الحماية القانونية للبيئة بالحدائية، إذ لم يدرك الفكر القانوني مدى الحاجة إلى تنظيم قانون لحماية البيئة إلا في وقت متأخر أو حديث نسبياً، بسبب ضعف الوعي البيئي لدى المشرعين؛ وامام تفاقم الأزمة البيئية وحده مشاكلها بات واضحة أن أي اعتداء على البيئة يؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية، ويشكل في الوقت ذاته اعتداء مباشراً على المجتمع، ومن ثم يعد اعتداء مباشراً كذلك على الفرد<sup>2</sup>.

وتتمثل الحماية في إطار القانون في الحيلولة دون التلوث وذلك بمنع مسبباته، وحصراً ما هو قائم منه في أضيق نطاق تمهيداً للتخلص منه كلما كان ذلك ممكناً. ويفهم من ذلك أن الحماية القانونية للبيئة تتطلب أحد أمرين: إما منع أسباب التلوث، وإما مكافأة الأسباب القائمة، من أجل إعادة التوازن البيئي، والقضاء على آثارها.

<sup>1</sup> - د. عصام الحناوي، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب، البيئة والتنمية، بيروت، 2004، ص 32-33

<sup>2</sup> - داود عبدالرزاق الباز؛ مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة مجلة عالم الفكر / العدد 3 مجلد 32 لسنة 2004 على الرابط

وربما يعود السبب في تأخر الاهتمام القانوني بالبيئة إلى أنّ محاولة الإنسان السيطرة على البيئة التي يعيش فيها، بوسائل مختلفة لا يمكن قبولها، كان طبيعياً أن يثير سلوكه ردود فعل عنيفة ضد ما يفعله بالبيئة، وهو ما أدى إلى يقظة رجال القانون واستشعارهم ضرورة تدخلهم لتنظيم هذا السلوك. ولا ريب في أنّ الحماية القانونية للبيئة تفرض نفسها على رجال القانون اعتماداً على مسلمة رئيسية هي، أنّ القانون باعتباره قواعد ملزمة ومنظمة لسلوك الإنسان يجب أن يواكب ما يطرأ على المجتمع من تطور، ويلبي ما يستجد في الدولة من حاجات. ويراعى في هذا الشأن، أنّ القانون لا يجرم سلوكاً معيناً من أجل الحفاظ على البيئة إلا بعد التأكد علمياً من ضرر هذا السلوك وتلويثه للبيئة، من خلال الأبحاث المتعددة التي يصل إليها العلماء كل في مجاله. وبناء على هذه الأبحاث تتدخل الدولة بوضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحدد شروط مزاولة أي نشاط يمكن أن يترتب عليه إضرار بالبيئة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الدول الصناعية، ومنها فرنسا، قد جمعت شتات هذه القوانين المتفرقة في مجموعة واحدة يطلق عليها مسمى قانون البيئة. Code d'environnement.

فالقانون البيئي كفروع من فروع القانون يسعى إلى إيقاف وردع كل مسلك إنساني، من شأنه الإضرار بالبيئة وبصحة المواطنين نتيجة لتلوث البيئة المحيطة بهم، وهو لا يزال في مرحلة الميلاد ولم يكتمل تطوره بعد، وقابل للتعديل والتغيير على ضوء فعالية القانون في حماية البيئة.

ومن ثم فإن الأوان لم يفت بعد! لكن لا بد من وجود التضامن والتعاون الدولي، ويكون لزاماً على المنظمات الدولية تنسيق الجهود فيما بينها، وعلى الدول سن القوانين والتشريعات البيئية الصارمة وملء الفراغ القانوني في مجال حماية البيئة، وعلى وسائل الإعلام تحييش جهودها الجبارة في سبيل التوعية البيئية، فالهدف هو أن يحيا الإنسان حياة مستقرة وآمنة خالية من المخاطر والأمراض وبعيدة عن كل مظاهر الخوف والقلق، لنحقق بعدها آمالنا المنشودة.<sup>1</sup>

وانطلاقاً من أن هناك شبه اتفاق على أن البيئة في كثير من الدول، لازالت بكراً مما يتطلب جهداً منظماً ومتبصراً في كيفية الحفاظ عليها، إذ أن الوضع ليس قائماً كما في الدول المصنعة، فغالبية البلدان مدركة وواعية بالتحديات البيئية المستقبلية في غياب تاطير تشريع يتماشى وهذه التحديات.

الخاتمة:

<sup>1</sup> - طلال بن سيف بن عبد الله الحوسني، حماية البيئة الدولية من التلوث مايو 2005 على الرابط

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net>

لا شك أن عالمنا اليوم يتقدم علمياً ويتخلف إنسانياً في كثير من المسارات الحياتية، لقد شغفته التقنية وإبداعاتها حبا فلم يهتم بمؤثراتها ومضارها البيئية، التي شكّلت في بعض جوانبها أكبر الملوّثات المدمرة للبيئة.

لقد شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا؛ خوفا جعل قضية البيئة من الأولويات في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية نظرا لما تمثله البيئة من أهمية في استمرارية وإدامة الحياة البشرية و في توفير بيئة موائمة لحياة بشرية أفضل. وعلى هذا لم تعد حماية البيئة نمطاً جالياً أو ترفاً اجتماعياً وإنما مثلت أولوية قصوى جعلت مكانها في صدارة اهتمامات الدولة -مؤسساتٍ وأفراد- من أجل بلورة سياسات موحدة تجاه الأمن البيئي وتعزيز التعاون المغربي في على مستوى البيئة والحد من الكوارث.

وانطلاقاً من أن المسؤولية البيئية جماعية تهم كل كائن حي على وجه الأرض؛ وهي مشاركة جماعية في التفعيل والتنفيذ سواء في المستوى المحلي والوطني أو الإقليمي والعالمي. كما أن الحفاظ على البيئة ورعايتها واجب ديني وإنساني واجتماعي، يجب أن تتكاتف من أجله جميع المؤسسات والأفراد على حد سواء. إن هذا التضامن يتطلب من الأجيال الحاضرة عدم الاستئثار بهذه الثروة والإفراط في استهلاك الموارد البيئية، لأن ذلك يؤدي إلى تناقصها واستنزافها وهذه مشكلة أخرى ليست بأقل خطر من مشكلة التلوث. وما أحدثت الأخطار بالبيئة من حولنا إلا حين تجاوز الإنسان حده وهو يتعامل معه.

فإن الحديث عن تنمية الوعي البيئي حديثٌ ذو شجون ولا سيما أن البيئة تمثل أهمية كبيرة للإنسان ولا بد من التأكيد على أن الفيصل في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها هو صدق التوجه الإنساني لحل المشكلات، حتى لا تبقى المعالجة مجرد مقاربات نظرية وأقوال لا تصدقها الأفعال لم تعد حماية البيئة خياراً يحتمل القبول أو الرفض، بقدر ما هي مسألة بقاء لا تحتمل التأجيل أو التراخي في السعي نحو توفير كل المقومات لإنجاحها، فالبيئة بمعناها الواسع لا تعني شيئاً أقل من حياة الإنسان ومستقبله، وعليه فلا بد من توفير منظومة متكاملة للعمل البيئي الجاد بهدف خلق الوعي البيئي وتعزيزه. ولا شك أن القانون وحده بمعزل عن التربية ومساندة العلوم لا يمكن أن يحقق الغرض المنشود. ولا يخفى ما للإعلام من دور بالغ الأهمية في نجاح أي جهد إنساني في شتى المجالات. وحماية البيئة من خلال خلق الوعي البيئي ونشره وتعزيزه لا تخرج عن هذا التصور.

فالإعلام بوسائله المتعددة يمارس دوراً حاسماً في إيصال المعلومة وتنقيف الناس وتوسيع دائرة المعرفة والاهتمام خصوصاً مع تطور وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومة. والإعلام الذي يمكن أن يساهم

بشكل إيجابي في دعم جهود حماية البيئة هو الإعلام الهادف البتاء، وهو إعلام يجب أن يقوم على إدارته متخصصون في شتى العلوم لتكون رسالته واضحة وقادرة على الوصول والتأثير في المتلقي. إن التنمية البيئية المنشودة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل كل الدول على تطويرها ومتابعتها وهي: الركيزة البشرية، والركيزة المؤسسية، والركيزة القانونية، والركيزة المالية، التي تهدف في مجموعها لتحقيق ما يسمى بالمواطنة الايكولوجية بسلوكات وتصورات جديدة للبيئة التي سيتعرض فيها أبناء الغد.